

الموازنة العامة للدولة، قراءة للموازنة العامة للجزائر 2020

The state budget, a reading of the Algerian public budget 2020

مريني بن علي، مديرة الخدمات الجامعية، الجلفة، (الجزائر)

abila7575@gmail.com

تاريخ النشر: 05 أوت 2020

ملخص:

أصبحت الميزانية أداة من أدوات السياسة المالية تلجا إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها المعنى الواسع في الرأسماليات المتقدمة وفي ظل الوظيفة المالية، والأسباب والمبررات التي تكمن وراء ظاهرة الازدياد المستمر في النفقات العامة وهو الواقع الذي أصبح يقابله ويواجهه في اتجاه مسار تدخل الدولة المستمر في مختلف الأمور العامة والخاصة وهكذا فلم يعد المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات والمصروفات في الميزانية السنوية بل أصبح ما يستأثر بالاهتمام هو التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل وليس التوازن المالي والحسابي للميزانية. فما هي الميزانية؟ ولماذا تعتمد الدولة على الموازنة العامة في سياستها المالية؟

الكلمات المفتاحية: الميزانية، النفقات العامة، الإيرادات.

Abstract :

The budget has become one of the financial policy instruments used by the state to achieve the objectives of the economic policy, which takes into account the broad meaning in advanced capitals and in light of the financial function, and the reasons and justifications behind the phenomenon of continuous increase in public expenditures, a reality that has become counterbalanced and paralleled in the direction of continuous state intervention. Thus, it is no longer important to maintain the balance of the income and expenditure sides of the annual budget. My Account budget. So what is the budget? Why does the state rely on the public budget in its fiscal policy?

Keywords : Budget, Overhead, Revenue.

المقدمة:

المالية العامة هي مالية الدولة المتجسدة في ميزانيتها العامة، والميزانية لا تخرج عن كونها بيان للنفقات والإيرادات العامة اللازمة لتحقيق أهداف الدولة عامة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، حيث تعتبر الميزانية العامة وسيلة لا غنى عنها و أداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و من ثم تحقيق أهدافها التنموية التوازنية في شتى القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي أصبحت الميزانية من أهم العوامل المؤثرة في توجيه الاقتصاد القومي و أصبحت لها مبرراتها المستندة إلى أهدافها و بالتالي تحتاج كل دولة أو مؤسسة لتقدير معدل إيراداتها و نفقاتها ضمن مدة زمنية معينة لتلافي الوقوع في العجز المالي المفاجئ، و

تجنب الاضطرابات الاقتصادية التي تنتج عنها، فكانت جدولة هذه المعلومات و توثيقها في وثيقة رسمية هي الحل الأمثل لتجنب ظرف اقتصادي طارئ قد يعرقل دوران العجلة الاقتصادية لفترات زمنية غير معلومة، كما تطور دور الدولة وأصبح مهما في المجتمع ذلك إلى جانب نشاطاتها الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق المنافع العامة للمجتمع والتأكد من أن هذه النشاطات تسير على النحو الصحيح يكون تأكدها من خلال الميزانية العامة للدولة التي تقتصر على إيرادات الدولة ونفقاتها، ويجب أن يكون توازن إيراداتها ونفقاتها سويا بصورة دقيقة فما هي تعريفات الموازنة العامة للدولة ؟ وما أهميتها بالنسبة للدولة؟ ماهي مبادئ ومراحل الميزانية العامة؟ وسوف تشمل دراستنا لموضوع الموازنة العامة النقاط التالية:

➤ مفاهيم أساسية حول لميزانية العامة.

➤ المبادئ الأساسية للميزانية.

➤ إعداد و تنفيذ الميزانية العامة.

➤ مراقبة تنفيذ الموازنة العامة.

بالإضافة الى قراءة في الموازنة العامة للدولة الجزائرية لسنة 2020 و ما جاء فيها من قرارات.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة، ويمكن توضيح مفهوم وطبيعة الميزانية العامة وكذا أهميتها في العناصر التالية:

1) تعريف الميزانية العامة للدولة:

واحدة، وتشمل عناصر، وموضوعات، والأفكار متشابهة ، ومن هذه التعريفات نجد:

- "أن الميزانية العامة عبارة عن بيان تقديري معتمد لنفقات، وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية عادة ما تقدر بسنة
- "أنها بيان تقديري مالي لا يمكن للحكومة أن تنفقه، أو تجبته خلال سنة واحدة "
- "أنها بيان تقديري لنفقات الدولة، و إيراداتها عن مدة زمنية محددة غالبا ما تقدر بسنة، ترصد في وثيقة تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها."
- "أنها وثيقة تعدها الحكومة، وتتضمن نفقاتها، وإيراداتها عم مدة سنة، وتعتمد من قبل السلطة التشريعية "
- "أنها عبارة عن وثيقة تتضمن نفقات الدولة، و إيراداتها عن مدة عادة ما تقدر بسنة، تعدها الحكومة، وتحصل على إجازتها من قبل السلطة التشريعية ". (محمد، 1994)
- "الميزانية العامة هي تقدير رسمي للموارد التي تخطط الحكومة لإنفاقها على الأنشطة المختلفة خلال فترة معينة، هي في العادة سنة مالية واحدة ، وكيفية الحصول على هذه الموارد".
- وعرفها البعض الآخر بأنها "تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة لمدة سنة، يتم إعدادها من قبل السلطة التنفيذية واعتمادها من طرف السلطة التشريعية وتعبر عن الأهداف الاقتصادية والمالية العامة".

وبتحليل هذه التعاريف نجد أن الميزانية العامة تتعرض لنشاطات الدولة الاقتصادية من خلال خطة مالية تتضمن نفقات الدولة، و إيراداتها المالية، والتي من المنتظر تنفيذها خلال مدة زمنية مستقبلية، غالبا ما تقدر بسنة.

2) خصائص الميزانية العامة للدولة : تتميز الميزانية بالخصائص التالية:

أ - **الميزانية العامة عبارة عن تقديرات:** احتمالية لنفقات الدولة، وإيراداتها المالية، أي تقدير مسبق لحجم نفقاتها، وإيراداتها، وكيفية تنظيمها، وتحصيلها، وتنفيذها فهي عبارة عن أرقام لمبالغ إنفاقية، وإيرادية من المنتظر الحصول عليها . وإنفاقها خلال سنة واحدة. وبما أن هذه الأرقام تقديرية احتمالية فيمكن أن تزيد أو تنقص ولكن ضمن حدود لا تتعداها، وإلا كانت الميزانية غير دقيقة في إعدادها.

ب- الميزانية العامة عبارة عن وثيقة معتمدة، تعتمد من قبل السلطة التشريعية بعد أن تعدها، وتنظمها

السلطة التنفيذية: ونظرا لخطورة دور الميزانية العامة تنص دساتير بعض الدول، ومنها بريطانيا على ضرورة أن تقدم الحكومة استقالتها أن لم تحصل على موافقة مجلس العموم البريطاني عليها. هذا ولقد درج الفكر المالي على أن إعداد الميزانية إنما يتم من قبل السلطة التنفيذية على اعتبار أنها الحكومة، والمكلفة بتنفيذ بنود الميزانية بشقيها الإنفاقي، ويمثل الحكومة عادة وزير المالية، أو رئيس الحكومة. هذا ويعتبر اقرار الميزانية من قبل البرلمان أنها صدرت بقانون، ويجب تنفيذه، فالاعتماد يعني إننا صريحا للحكومة بالتصرف بأموال الأمة، أي بإنفاقها، وهذا يتم ضمن الحدود، والأشكال المرسومة لخطة الميزانية، ويعتبر هذا الإذن من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية المخولة دستوريا بإعطائه، وبحيث يخول هذا الإذن حق المراقبة السلطة التنفيذية في تنفيذها للميزانية، وطبقا لأوجه الإنفاق المرسومة.

ويتناول حق السلطة التشريعية بنود الميزانية الإيرادية، والاتفاقية، فتحيزها كلها، أو ترفضها كلها، أو ترفضها كلها. أما السط التنفيذية فلها الخيار بتنفيذ بنود النفقات كلها، أو بعضها، ولكن ليس لها هذا الخيار بنسبة لبنود الإيرادات، ومن ثم فعليها أن تقوم بتحصيلها كلها، وإلا كانت مخالفة لشروط إجازة الميزانية.

ت - وثيقة محاسبية: أي أن الميزانية تخضع للشكليات التي يعرفها نظام المحاسبة العمومية على هيئات عمومية ذات طابع إداري غير ربحي، والتي تعتمد في مسك محاسبتها على تقسيم الميزانية إلى قسم خاص بالإيرادات و الآخر خاص بالنفقات، وكل جانب مقسم إلى فصول وكل فصل إلى أبواب وكل باب إلى مواد ثم بنود.

ث - وثيقة مساعدة لاتخاذ القرار: تعتبر الميزانية قاعدة لاتخاذ القرار بالنسبة لمسؤولية المؤسسات، حيث يعتمد في اتخاذ قراراتهم بصفة أساسية على معطيات الميزانية نظرا لطبيعة مميزات المعلومات التي تتضمنها والتي تسمح بالتعبير عن كل الإمكانيات و الموارد بطريقة مبسطة و سهلة التحليل.

ج - قاعدة لمراقبة الأداء: فهي تعبر عن برنامج أو خطة عمل للمؤسسة لفترة زمنية محددة و بالتالي تعتبر كأداة لمراقبة الأداء، من خلال قياس حجم و نسبة ما تم تحقيقه من البرامج المسطرة و المقارنة بين ما كان مقررا و ما تم تحقيقه فعلا. كما توجد خصائص أخرى نذكر منها ما يلي: (الواحد، 1996)

- ✓ الميزانية العامة وثيقة تخضع لموافقة السلطة التشريعية .
- ✓ تتضمن الميزانية بيانات مفصلة لما سوف تنفقه الدولة و الإيرادات اللازمة.
- ✓ تتعلق الميزانية بفترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.
- ✓ ميزانية الدولة هي ميزانية تقديرية و ليست فعلية.

3) أهمية الميزانية العامة للدولة: يجب أن لا تعتبر الميزانية العامة مجرد بيان تقديري إحصائي لنفقات الدولة، و إيراداتها فقط فهي ليست وثيقة تدون فيها أرقام بمبالغ مالية موزعة على بنود أصول، وخصوم يجري تنفيذها أو جبايتها أو إنفاقها خلال فترة زمنية محددة. فقد أصبحت الميزانية العامة وسيلة لا غنى عنها، وأداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها المالية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم لتحقيق أهدافها التنموية التوازنية في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. إن الميزانية العامة أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في توجيه الاقتصاد القومي، وأصبحت لها مبرراتها المستندة إلى أهدافها والتي نلخصها فيما يلي:

أ - من الناحية المالية: فالميزانية العامة تعتبر مرآة تعكس الوضع المالي للدولة، تفصل الموارد المالية بأنواعها التي سيتم توفيرها خلال سنة مقبلة من ضرائب، ورسوم، ونقود ورقية جديدة وأرباح وعملة صعبة ودخول نقدية من مشروعاتها الزراعية، والصناعية والتجارية وغيرها من الموارد المالية .

ب - من الناحية الاقتصادية: تستخدم الميزانية في التأثير على أوجه الاقتصاد القومي بالتأثير على مظاهره التنموية ومؤشراته النقدية، ولم يعد توازن الميزانية الهدف الأسمى الذي يجب تحقيقه، وإنما أصبح يتمثل في تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد القومي بأكمله، ومن ثم أصبح التوازن على مدار الدورة الاقتصادية التي قد تستغرق مدتها عدة سنوات أولى من تحقيق التوازن السنوي للميزانية الحكومية ، وكذلك أصبح خلل التوازن المقصود في ميزانية الحكومة سواء في صورة عجز أو فائض أمرا مقبولا، وأصبح هذا الخلل أمرا مقبولا بل ووسيلة من وسائل تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي و تفصيل لذلك فإذا كان الاقتصاد القومي في حالة انتعاش، ورواج تكون الأسعار مرتفعة بسبب كثرة النقد المتداول، والمتوفر بأيدي الأفراد أي سبب ارتفاع طلبهم النقدي على السلع، أي بسبب ارتفاع الطلب الكلي النقدي عن العرض الكلي السلعي.

ت - من الناحية الاجتماعية: حيث تستخدم الميزانية العامة كأداة من أدوات السياسة المالية للدولة في تحقيق الأهداف والأغراض الاجتماعية وتحقيق التوازن الاجتماعي بإزالة التفاوت في الدخل بين فئات المجتمع الواحد. إن استخدام الميزانية العامة في تحقيق الأغراض الاجتماعية يساعد الفقراء ماليا ونقديا ونفسيا، فلا يشعرون بحدة الفوارق المالية بينهم وبين الأغنياء. إن تقليل التفاوت في الدخل يعتبر هدفا تنمويا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد، ومن ثم يصلح أن يعتبر ميرا هاما لإعداد الميزانية العامة وإقرارها.

ث - من الناحية السياسية: تستخدم الميزانية العام لتحقيق أغراض وأهداف سياسية عديدة منها:
- تحقيق الرقابة على الحكومة. تباشرها السلطة التشريعية - البرلمان، مجلس الأمة، مجلس النواب، مجلس الشعب...الخ على السلطة التنفيذية، أثناء مناقشة بنود خطة الميزانية واعتمادها من قبل ممثلي الأمة. وقد تكون الرقابة على الميزانية، إعدادا وتنفيذا، وقد تكون رقابة آنية أثناء مناقشة الخطة، وقد تكون لاحقة أثناء تنفيذها وبعد اعتمادها وصدور قانون بها، وهو قانون الميزانية.

- تحقيق الضغوط على الحكومة: وذلك تحقيقا لبعض الأغراض الإدارية أو السياسية أو المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو لإجبار الحكومة على إتباع برنامج سياسي أو إصلاحى معين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إن أحقية السلطة التشريعية في إصدار قانون الميزانية مستندة أصلا إلى نظام الفصل بين السلطات الثلاث والذي تقره الدساتير، والتي تعطي السلطة التشريعية الحق في مناقشة الميزانية العام بالقبول أو الرفض أو التعديل أو الاقتراح، مما يؤهل نواب الأمة لأن يمارسوا الضغط على الحكومة، أو وزرائها للاستجابة إلى مطالب هؤلاء النواب بما يروونه مناسبا، ويتعلق بالميزانية: كإدخال تعديل عليها أو إلغاء بعض بنودها الإيرادية أو الانفاقية، أو الاستجابة لبعض المقترحات الأخرى والتي قد لا تتعلق بالميزانية كتمرير بعض التشريعات والموافقة على بعض القوانين المتعلقة بأمور أخرى، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أو مالية ومن ثم استخدام موافقة النواب على الميزانية كورقة ضغط على الوزراء للحصول على موافقتهم على تلك القوانين المقترحة أو تبنيها.

ثانيا: المبادئ الأساسية للميزانية: يتعين على السلطة التنفيذية، و هي بصدد تحضير الميزانية، أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية. و التي تتمثل فيما يلي: سنوية، وحدة عمومية، و توازن الميزانية.

1) مبدأ سنوية الميزانية: يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع و الترخيص لنفقات و إيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.

و يرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية و مالية معينة: أما الاعتبارات السياسية فتتمثل في أن مبدأ الميزانية يضمن دوام رقابة السلطة التشريعية على أنشطة السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة على الرجوع إليها و الحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام ثم إن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية و رقبته و رسم حدوده. أما الاعتبارات المالية فتتمثل أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس خلالها اغلب الأنشطة الاقتصادية. كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة و نفقاتها بصفة خاصة، على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب، و ذلك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات و النفقات في فترة أطول، و ما يقترن بذلك من أخطاء. فتقدير النفقات، عندما تكون مدة الميزانية أطول من سنة، سيكون صعبا نظرا لاحتمال تغير الأسعار و الأجور بشكل محسوس خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الميزانية، كما أن تقدير الإيرادات لن يكون، بدوره، أقل صعوبة نظرا لاحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل القومي، من ثم في حصيللة الضرائب الإيرادات العامة بصورة عامة، فالتنبؤ بتطور هذه العوامل في المستقبل القريب، الذي يتمثل في مدة سنة، و في العادة سهلا و ميسورا، و ذلك بالاستعانة بدراسة هذا التطور و اتجاهاته في الماضي القريب. غير انه سيصبح أمرا صعبا متى وضعت الميزانية لتستمر لمدة أكثر من سنة (J.BURKHEAD, Government Budgeting, 133-135)

2) مبدأ وحدة الميزانية : يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة و جميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، و حتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية و مطابقتها للأهداف المحددة و الاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية (ظاهر، دون سنة).

1- استثناءات الواردة على مبدأ وحدة الميزانية: رغم ما تضمن عليه مبدأ وحدة الميزانية من فوائد فان هناك بعض هذه الاستثناءات التي ترد عليه تبررها المالية الحديثة للدولة و تعدد احتياجاتها المالية. و يمكن حصر هذه الاستثناءات في نقاط أربعة على النحو التالي:

✓ الميزانيات الملحقة.

✓ الحسابات الخاصة للخزينة.

✓ حسابات التجارة (حسابات التخصيص الخاص_ حسابات تسبيقات الخزينة_ حسابات التسليفات_

حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية)

✓ الميزانيات الغير عادية.

✓ الميزانيات المستقلة.

(3) مبدأ عمومية الميزانية: مبدأ عمومية الميزانية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات و كافة تقديرات الإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين. و هذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية، فإذا كان مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة و يمثل الإطار الخارجي للميزانية، فان مبدأ العمومية يهدف إلى ملا هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة و لكل تقدير بإيراد دون إجراء مقاصة بين التقديرين .أي أن مبدأ عمومية الميزانية يمثل المضمون الداخلي لمبدأ وحدة الميزانية أن هذا الأخير، و على ما سبق ذكره هو الإطار الخارجي للميزانية . و رغم ما يحققه مبدأ عمومية الميزانية من فوائد إلا انه تعرض لنقد كبير من جانب البعض. و يمكن إيجاز هذا النقد في نقاط ثلاثة:

أ- النقطة الأولى: إن مبدأ عمومية الميزانية من شأنه إضعاف الحافز لدى القائمين بإدارة المرفق العام على ضغط نفقاتهم أو زيادة إيراداتهم بإتباع أساليب الإدارة الحديثة خاصة و أن أي فائض يحققه المرفق سيذهب إلى ميزانية الدولة و لن يوجه لمكافأة العاملين به، أو تحسين ظروف عملهم.

ب - النقطة الثانية: إن هذا المبدأ لا يشجع على استخدام الأساليب التجارية في إدارة المرفق العام.

ت - النقطة الثالثة: إن إتباع مبدأ العمومية من شأنه التأثير على مرونة العمل الحكومي و كفاءته و حسن أدائه.

(4) مبدأ توازن الميزانية: يحتوي توازن الميزانية على مفهومين : مفهوم تقليدي و مفهوم حديث:

أ - المفهوم التقليدي لمبدأ الميزانية: يعني هذا المبدأ المفهوم التقليدي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان .فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه إذن نظرة حسابية بحتة و هذا موازنة الأفراد و المشروعات الخاصة. و ذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته على التزايد إذا تمت تغطية عن طريق الاقتراض و إلى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي أو حدوث فائض يدفع على الإسراف و التبذير. و من ناحية أخرى فان تغطية العجز عن طريق الالتجاء إلى القروض من شأنه أن يؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد و التي كانت ستوجه في الغالب على الاستثمار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتاجية في الاقتصاد القومي نقصا لا يعوضه قيام الحكومة بإنفاق حصيلة القروض في سد العجز أي في إنفاق غير استثماري فان ذلك يعني تناقص فرص العمل أمام أفراد المجتمع مما يؤدي إلى زيادة البطالة .أضف إلى ذلك أن سد العجز عن طريق الاقتراض من شأنه تحميل الأجيال القادمة بأعباء إضافية تتمثل في الاقتراض في خدمة الدين العام و عدم استعادتها بالأموال المقترضة.

ب - المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية: أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر على العجز في الميزانية على انه كارثة مالية محققة و ذلك في ضوء التطورات المالية و الاقتصادية التي تميز القرن الحالي. و لكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن كل ما هنالك انه يميل على أن يستبدل بفكرة التوازن المالي فكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى و لو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية

ثالثا: إعداد و تنفيذ الميزانية العامة: تختلف طرق إعداد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى ، كما تختلف الجهات التي تقوم بإعدادها تبعا للنظام السياسي والاقتصادي المتبع.

1) السلطة المختصة بإعداد الموازنة العامة : جرت التقاليد في معظم دول العالم على استناد إعداد الموازنة العامة إلى السلطة التنفيذية، ولا شك أن قيام الحكومة بإعداد الموازنة العامة أمرا طبيعيا للأسباب التالية:

أ - كون الحكومة هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة، بالإضافة إلى جبايتها للإيرادات العامة والقائمة على الإنفاق على المرافق العامة، مما يجعلها أقدر من غيرها معرفة احتياجات هذه المرافق من نفقات وما ينتظر أن تدره من إيرادات.

ب - كون السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة ولذلك فمن الطبيعي أن تتولى أيضا إعداد الموازنة العامة لأنها ستحاول قطعا أن تكون واقعية ودقيقة حتى يمكن تنفيذها دون معوقات أو صعاب.

ت - السلطة التنفيذية أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد الوطني وذلك بفضل الأجهزة الإحصائية التي تشرف عليها والمتغلغلة في البلاد بأكملها والتي توفر البيانات والتقديرات الضرورية.

ث - كون الموازنة العامة تعتبر بمثابة البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة إعداد الموازنة خلال السنة القادمة لذا فمن الطبيعي أن يترك للحكومة إعداد الموازنة حتى تكون معبرة عن برنامج هذه الحكومة، تحتاج الموازنة العامة إلى تنسيق كبير بين بنودها المختلفة وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تولت الحكومة إعدادها لما تملكه من أجهزة إدارية متشعبة ومنتشرة في كامل إقليم الدولة، لكن لو أسندت هذه المهمة إلى السلطة التشريعية فلن يتحقق التنسيق، وهذا ما أثبتته التجربة من أن المجالس البرلمانية لا تحرص على تدابير المال بمقدار حرصها على إرضاء الناخبين الأمر الذي يحصل معه مخاطرة. ومما سبق، يتضح أنه من المنطقي أن يعهد إلى السلطة التنفيذية إعداد وتحضير الميزانية على نحو ملائم للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دولة، ويكون من المؤكد أنها ستقوم بهذه المهمة بكل دقة و عناية.

2) القواعد التي يسترشد بها في تحضير الميزانية : يتطلب إعداد وتحضير الموازنة، مراعاة عدد القواعد والمبادىء العامة والمتمثلة في مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة مبدأ الشمولية مبدأ التوازن، ولقد سبق أن أشرنا إلى هذه المبادىء، فضلا عن هذه المبادىء سواء في صورتها التقليدية أو المتطورة جرى العمل على مراعاة بعض القواعد التجريبية عند تحضير الميزانية من أهمها .(السيد، د-ت)

أ -الإسترشاد بأحدث الوقائع السابقة: لأن أفضل ما يساعد على دقة وتقدير النفقات والإيرادات في ميزانية جديدة هي أرقام إيرادات ونفقات السنوات السابقة.

ب -تحضير الميزانية: يكون أقرب ما يكون لبداية السنة المالية، لأنه كلما قصر الزمن بين التحضير والتنفيذ كان التقدير أقرب إلى الدقة.

ت -ترتيب الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية: بصورة تحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة، وذلك في الإطار الذي يحفظ للسياسة المالية وحدتها ويضمن عدم إحداث تناقضات بداخلها.

ث -مراعاة الدقة في إقامة التقديرات: بأن تكون المعطيات التي اعتمد عليها تتبع من الواقع مدعمة بالبيانات الإحصائية الدقيقة والوثائق الثبوتية.

3) الإجراءات الفنية لإعداد الموازنة : إن عملية الميزانية في أي حكومة تمثل مجتمعا ديمقراطيا تتضمن القيام بخطوات آلية تتكرر في كل عام، وهي الإعداد والاعتماد والتنفيذ، وأخيرا مراقبة التنفيذ فالإجراءات المتعلقة بالإعداد يمكن حصرها في خمس مراحل هي:

أ -إعداد إطار مشروع الموازنة العامة: لقد جرت العادة على أن وزير المالية باعتباره مثلا للسلطة التنفيذية يتولى إعداد هذا الإطار والذي يتضمن اتجاهات السياسة المالية، وإمكانيات الخزينة العامة في ضوء مصادر التمويل الداخلية والخارجية ، و متطلبات الإنفاق العام، مع ربط ذلك بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب -إصدار منشور الموازنة العامة: تتولى وزارة المالية إصدار هذا المنشور وإرساله إلى جميع الوزارات والهيئات العامة، الذي يتضمن الخطوط العريضة لإعداد مشروع الموازنة مع بيانات عن عناصر السياسة المالية للسنة المقبلة مع مطالبة هذه الجهات بإرسال تقديراتها لإيراداتها ونفقاتها عن السنة المالية المقبلة في موعد يحدده وزير المالية لكي يتسنى له الوقت اللازم لإعداد مشروع ميزانية الدولة في الوقت المحدد.

ت -إعداد مشروعات موازنات الوزارات والهيئات : تقع هذه المسؤولية على الأجهزة الإدارية وغالبا ما يكون دائرة مختصة لهذا العمل تكون مستقلة عن باقي الدوائر الأخرى في مسؤوليتها مثل دائرة الميزانية، التي تتولى إعداد مشروع الموازنة الخاصة بالوزارة أو الهيئة المعنية ضمن إرشادات عامة وفي نطاق السياسة الاقتصادية التي تستهدفها الحكومة.

ث -بحث ومناقشة مشروعات موازنات الوزارات والهيئات العامة: بعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة، فتنتم مراجعتها من الناحية الفنية والمحاسبية، ثم تقوم وزارة المالية بإضافة تقديرات نفقاتها، بالإضافة إلى تقديرات إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها.

خ -إعداد الإطار النهائي للموازنة العامة: تتولى إدارة الميزانية بوزارة المالية جمع كافة التقديرات المشار إليها سابقا وتنسيقها بعد أن تتصل بالوزارات المختلفة إن دعت الحاجة لذلك وطلب ما يحتاجون إليه من بيانات ومستندات، ويكون مشروع الميزانية الذي يرسل إلى اللجنة المالية بالوزارة، وتعد هذه اللجنة مشروع الميزانية، ويتم عرضه بعد ذلك على السلطة التشريعية في الموعد المحدد قانونا. يتضح مما سبق أن عملية إعداد الموازنة يتم على نحو روتيني مثل كافة الأعمال الحكومية الأخرى، حيث تقوم كل إدارة من لإدارات الدولة قبل نهاية كل سنة بتحديد احتياجاتها من النفقات والإيرادات عن السنة القادمة.

4) تقدير النفقات والإيرادات العامة:

سبق وأنه عرفنا الموازنة العامة التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، ومن الطبيعي أن يواجه معدي الموازنة العديد من الصعوبات، كما أن عملية إعداد الموازنة أول ما تثير هو شكل تقدير النفقات والإيرادات الواردة بالموازنة، ولهذا سنتعرض فيما يلي لدراسة هذا المشكل بصورة موجزة.

أ - تقدير النفقات: تقدير النفقات في المعتاد لا يثير صعوبات فنية كثيرة ولا يتطلب إلا أن يكون صادقا. تقدر النفقات بطريقة التقدير المباشر، من قبل الموظفين المختصين في الهيئات المختلفة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة بمعنى أن يكون هذا التقدير واقعي ويعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه في أرض الواقع ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات "اعتمادات" ولا يجوز للسلطة التنفيذية أن تتجاوزها أثناء التنفيذ الفعلي، وإن دعت الضرورة لتجاوز هذه الاعتمادات عليها الحصول على موافقة مسبقة من السلطة التشريعية.

ب - تقدير الإيرادات:

طريقة الزيادة أو النقص النسبي: إن تقدير الإيرادات يثير صعوبات فنية ناشئة عن ارتباط حصيلة الضرائب بالنشاط الاقتصادي خلال السنة القادمة، ولهذا يجب دراسة هذا النشاط بمختلف توقعاته، وكلما كانت هذه الدراسة دقيقة كان تقدير الإيرادات أقرب ما يكون إلى الواقع. إن تقدير الإيرادات بدقة يقتضي الإلمام بكافة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حجم الدخل الوطني، ومن ثم حصيلة الضرائب المحصلة لحساب الدولة.

طريقة التقدير المباشر: ترمي هذه الطريقة بصفة أساسية إلى التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة وتقدير حصيلته على هذه الدراسة المباشرة.

وفي هذه الطريقة تترك الحرية لمحضري الميزانية في تقدير الإيرادات المنتظر تحصيلها على أساس إجراء تحليل مباشر لواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال العام المقبل.

طريقة السنة قبل الأخيرة: بمقتضى هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات العامة للموازنة الجديدة على أساس إيرادات السنة قبل الأخيرة، فمثلا إذا أردنا تقدير إيرادات موازنة السنة (ن) ستعتمد على إيرادات السنة الأخيرة التي عرفت نتائجها، دون إجراء أي تغيير إلا في الحالات الاستثنائية (فرض ضريبة جديدة مثلا).

طريقة المتوسطات: حسب هذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات للميزانية الجديدة على أساس متوسط الإيرادات المتحققة فعلا خلال فترة سابقة (ثلاث سنوات عادة).

5) تبويب الموازنة العامة:

تعتبر الدقة والوضوح من المبادئ الأساسية للموازنة العامة، إلا أن مبدأ الوضوح يرتبط ارتباطا وثيقا بشرط آخر هو أن تظهر الموازنة في صورة تسهل معها عملية التحليل الاقتصادي الكلي. ومن هنا كان البحث عن التبويب المناسب من أهم خطوات إعداد الميزانية كما أن التبويب السليم للموازنة العامة يساعد على ربط الموازنة العامة بالسياسة الاقتصادية، أي ربط الموازنة بالخطة العامة بحيث يكون تناسق وعدم التعارض بينهما، هذا بالإضافة إلى تسيير تنفيذ الموازنة وأحكام الرقابة المالية ومتابعة ما يتم من تنفيذ مع مقارنته بالمستهدف، وتيسير اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وفيما يلي سنحاول استعراض أهم التبويبات المتعارف عليها للموازنة العامة وهي: (العكشة، الطبعة

الاول 1997ص181)

أ - التبويب الوظيفي: يقصد بهذا النوع أن يتم بتبويب (ترتيب) عمليات الدولة حسب النشاط أو الخدمة التي تؤديها الدولة على أساس ما تقوم به من وظائف كالأمن والدفاع والتعليم... الخ، وذلك بغض النظر عن التبعية الإدارية للنشاط (الجهاز الحكومي الذي يقوم بالإنفاق)، فمثلا قد يكون مستشفى تابع للقطاع العسكري، ولكن عملياته يجب أن تظهر في جانب الإنفاق على الصحة وهكذا.

ب - التبويب الإداري: يقصد بالتبويب (التقسيم) الإداري تصنيف النفقات والإيرادات العامة وفقا للوحدات الحكومية في الدولة (الوزارة، المصالح، والهيئات،... الخ) ، فهو بذلك يعكس هيكل التنظيم الإداري للسلطات العامة.

ت - التبويب الاقتصادي: يقوم هذا النوع على أساس عمليات الدولة حسب طبيعتها الاقتصادية، وعرضها في شكل تظهر به وكأنها جزء من نظام أوسع يشمل عمليات كل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يتم هذا التبويب حسب طبيعة العملية وحسب من يقوم بهذه العمليات أي يتم حسب العملية وحسب القطاع.

ث - موازنة الأداء: يرجع ظهور هذه الموازنة إلى تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد في ولاية نيويورك بعد الحرب العالمية الثانية، ويعرف بعض الكتاب موازنة الأداء بأنها أداة إلى تبويب بيانات الموازنة العامة، بحيث يعطي الاهتمام لما تقوم الدولة من أعمال وليس لما تشتريه من سلع وخدمات .

6) اعتماد وتنفيذ الموازنة

أ - السلطة المختصة بالاعتماد: إذا كانت مرحلة الإعداد والتحضير قد أسندت إلى السلطة التنفيذية باعتبارها الأقدر على ذلك، أما مرحلة الاعتماد فتتفرّد به السلطة التشريعية باعتبار أنها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها، بالإضافة إلى كونها ممثلة الشعب بوصفه مصدر كل السلطات في النظم الديمقراطية.

ب - إجراءات اعتماد الموازنة: بعد أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة تقوم بعرضه على السلطة التشريعية حيث يقوم وزير المالية بإلقائه على البرلمان لأنه يمثل الشعب الذي يتحمل الأعباء المالية اللازمة لتغطية الإنفاق العام. يخضع اعتماد الموازنة لإجراءات دستورية تستهدف الانتهاء من بحثها في حينها حيث يتعين عرض مشروع الموازنة على السلطة التشريعية قبل بداية السنة المالية نظرا لزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبحت الموازنة وثيقة معقدة يصعب فهمها لدى العامة. غالبا ما يكون هناك لجان مختصة لمناقشة مشروع الميزانية، ومعظم ما يدور حوله النقاش هو جانب النفقات وعلى الأخص على التغييرات المقترحة في مشروع الميزانية بعد التعديلات التي تجريها اللجان المختصة. وبعد المناقشة والتداول يكون واحد من النتائج الثلاث:

- اعتماد مشروع الموازنة وبعدها يطلق عليه قانون الموازنة .
- رفض مشروع الموازنة وهذا الإجراء في المجتمعات الديمقراطية يؤدي إلى تغيير سياسي مثل استقالة الحكومة أو حل البرلمان .
- اعتماد مشروع الموازنة بعد إدخال بعض التعديلات عليه فإن هذه المرحلة تنتهي بصور قانون الميزانية أو صدور الميزانية العامة كوثيقة قانونية قابلة للتنفيذ.

ت - تنفيذ الموازنة العامة: تعتبر مرحلة تنفيذ الموازنة العامة للدولة أهم مرحلة وأكثرها خطورة حيث تباشر الجهات المعنية بعقد النفقة وصرفها ودفعها إلى مستحقيها في الحدود القانونية وفقا للاعتماد المخصص في الموازنة العامة، وكذلك تبدأ عملية تحصيل الإيرادات، وتتم هذه الإجراءات وفق معايير وقواعد قانونية سواء حددها قانون الموازنة نفسه أو قوانين المالية الأخرى، وتتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة التنفيذ. (الحكومية، 2001) يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم به من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، حيث يتم في هذه المرحلة جباية الإيرادات وصرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة، ويتم الإنفاق من خلال الوحدات الإدارية وفقا لما هو مخول لها قانونا. ويمكن توضيح عملية التنفيذ وبشكل مختصر من خلال المراحل التالية:

-عمليات الصرف: تهيمن وزارة المالية على عمليات الصرف في جميع الأجهزة والمصالح الحكومية التابعة لها عن طريق من يتوب عنها، وتتم عملية الصرف بأربعة مراحل متتالية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الارتباط بالنفقة: ويحصل هذا الارتباط عندما تتخذ السلطة التنفيذية قرار ينتج عنه دين في ذمة الدولة يجب سداده التوقيع على شراء سلعة... الخ.
- تحديد النفقة: وهو قرار تصدره الجهة المختصة (السلطة التنفيذية) بتقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتمادات المقرر في الموازنة.
- إ إذن بالصرف: وهو الأمر الموجه إلى أمين الصندوق في الدوائر المعنية يدفع مبلغ من المال لشخص ما (الدائن) علما أن هذا الأمر يصدر من جهة رسمية مفوضة لذلك.
- صرف النفقة: أي صرف قيمة النفقة المحددة سابقا للشخص صاحب العلاقة، وقد تكون عملية الصرف (الدفع) نقدا أو شيكا مهما كان نوعه.

- تحصيل الإيرادات العامة: تقوم الجهات الحكومية المختلفة وذات صاحبة الاختصاص بتحصيل ما ورد في الموازنة (بنود الإيرادات العامة)، وهذا طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها ولا يجوز لأي جهة كانت أن تتجاوز صلاحياتها المخولة لها قانونيا والقاعدة هي (عدم تخصيص الإيرادات العامة) وهي تعني أن تختلط جميع الإيرادات التي تحصلها الخزنة لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كافة النفقات العامة للدولة دون تمييز بين إيراد وآخر حسب مصدره، في حين انه كثيرا ما يحدث في الحياة العملية اختلاف بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المحصلة فعلا. فإذا كانت الإيرادات المحصلة فعلا أكبر من ما هو متوقع أي أن هناك فائض في الخزنة العامة في هذه الحالة يتم تحويل الزيادة (الفائض) إلى المال الاحتياطي. أما إذا كانت الإيرادات المتوقعة أكثر من الإيرادات المحصلة فعلا أي تصبح النفقات أكبر من الإيرادات المحصلة فعلا أي تصبح النفقات أكبر من الإيرادات وبالتالي ظهور عجز في الموازنة (الخزنة العامة)، وعلى الدولة أن تغطي هذا العجز وذلك عن طريق:

- فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة .
- الإصدار النقدي الجديد
- كما تلجأ إلى الاقتراض

أما إذا تبين خلال عملية تنفيذ الميزانية أن الاعتماد المخصص لغرض ما غير كافي سواء كان ذلك نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة ظروف طارئة فعدند تلجأ الحكومة إلى السلطة التشريعية للموافقة على فتح اعتمادات إضافية والتي تشمل:

- **الاعتمادات التكميلية:** وهي التي تقرر لتكملة اعتمادات واردة في الموازنة ولكن يتضح أثناء التنفيذ عدم كفايتها.

- **الاعتمادات غير العادية:** وهي الاعتمادات التي تقرر لمواجهة نفقات جديدة لم تكن واردة أصلا في الموازنة غير أنها تكون ضرورية ومهمة بسبب حدوث ظروف كانت غير متوقعة أثناء إعداد الموازنة.

رابعا: مراقبة تنفيذ الموازنة العامة تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة غاياته، حسبما تحدد في الميزانية العامة دون إصراف أو إخلال حفاظا على حسن سير الإدارة الحكومية ماليا، وحفاظا على الأموال العام (شامية، د.ت)، حيث تتفق التشريعات المالية في مختلف الأنظمة المالية على ضرورة الرقابة على تنفيذ بنود الميزانية العامة للدولة، بقسمها الإبرادي، والإنفاقي، وذلك للتأكد من الالتزام والتقيد بقواعد الاعتماد، وشروط التنفيذ، طبقا لما هو مرسوم في الخطة، تحقيقا للعدالة والمصلحة العامة المرجوة من تنفيذ الميزانية، ومن ثم لضمان السير الحسن والسلوك الإيجابي لموظفي الدولة، وعدم خروجهم عن القواعد القانونية والأنظمة المالية، التي تحكم عمليات التحصيل المالي، و الإنفاقي للأموال العامة.

1) مفهوم مراقبة تنفيذ الموازنة العامة: يمكن تعريف مراقبة تنفيذ الموازنة بأنها الوسيلة الفعالة لمراقبة الأموال العامة إنفاقا وتحصيلا، ومن هنا يتضح أن المراقبة هنا تشمل كل من النفقات والإيرادات.

فبالنسبة للإيرادات يكون الهدف هو التأكد من تحصيل كل أنواع الإيرادات المنصوص عليها في الموازنة العامة مع إزالة كل العراقيل التي تعيق عملية التحصيل. أما مراقبة تنفيذ النفقات يكون الهدف هو التأكد من أن الإنفاق يتم بالشكل الذي ارتضاه البرلمان لكونه الممثل للشعب باعتباره الممول الأصلي للدولة، وما يدفعه من ضرائب هو جزء من دخول أفراد الشعب، ولما كانت الموازنة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية، لذلك يمكن القول أن مراقبة تنفيذ الموازنة هي الضمان الحقيقي لتحقيق هذه الأهداف (أهداف المجتمع) ومن ثم ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وفي نفس الوقت التعرف على نقاط الضعف وتلاقيها. إن مراقبة تنفيذ الموازنة تستمر بعد انتهاء السنة المالية وذلك من خلال دراسة الحسابات الختامية ومقارنتها بالتقديرات الواردة في الموازنة.

2) أنواع وطرق مراقبة الميزانية: ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على تنفيذ الميزانية، والتي تمارس عن طريق أجهزة فنية متخصصة يعمل فيها خبراء يتمتعون بكفاءات سلوكية، وإدارية، ورقابية عالية، وتتعدد الرقابة تبعا لتعدد الأنظمة المالية المطبقة، إلا أن أشهرها يكمن في ثلاثة أنواع هي: الرقابة الإدارية، الرقابة البرلمانية، الرقابة المستقلة

الموازنة العامة للجزائر 2020

- في شهر أكتوبر من سنة 2019 توقع مشروع قانون المالية 2020 الذي أقره مجلس الحكومة انخفاضا بنسبة 7,7 % في مداخيل الميزانية و 9,2 % في نفقات الميزانية و هو ما يعني عجزا في الميزانية يعادل 7,2 % من الناتج الداخلي الخام و عجزا في الخزينة يعادل 11,4 % من الناتج الداخلي الخام.

وتم إعداد مشروع قانون المالية وفق المعطيات التي كانت تحكم تلك الفترة

وفيما يلي أهم أرقام مشروع قانون المالية 2020 المقدمة من طرف وزارة المالية.

تم وضع الإطار الاقتصادي الكلي لمشروع قانون المالية على أساس:

- سعر مرجعي لبرميل النفط يعادل 45 دولار الذي تم مراجعته في قانون المالية التكميلي 2020 وخفضه الى 35 دولار.

- سعر الصرف ب 123 دج/1 دولار. - نسبة تضخم مقدرة ب 4,10%.

- نسبة نمو مقدرة ب 1,9% (مقابل 2,6% في توقعات 2019). (الجريدة الرسمية ، 2019)

الإيرادات: - سترتفع إيرادات الميزانية إلى 6.239,7 مليار دج سنة 2020 (-7,7%).

- سترتفع مداخيل الجباية النفطية المسجلة في الميزانية إلى 2.200,3 مليار دج (مقابل 2,714 مليار دج سنة 2019).

- و ستعرف مداخيل الجباية ارتفاعا بنسبة 8,6% أي ما يعادل 3.029,9 مليار دج مقابل 2.790,5 مليار دج سنة

2019. (الجريدة الرسمية ، 2019)

ومقارنة بالسنة 2019 المالية نجد أنه كان: 2.080,2 مليار دج لتمويل برامج الاستثمار (72,2%) و 799,5 مليار

دج لعمليات رأس المال (27,8%).

- سجل مشروع قانون المالية 2020 مبلغ 569,88 مليار دج خصص منه 290,19 مليار دج للبرنامج الجديد

و 279,69 مليار دج في إطار إعادة تقييم المشروع الحالي.

- و تتوقع ميزانية 2020 عجزا في الميزانية ب 1.533,4 مليار دج اي انخفاضاً بنسبة 7,2% مقارنة بالناتج الداخلي

الخام مقابل -438,1.1 مليار دج (-9,6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2019).

- عجز الخزينة يقدر ب 2.435,6 مليار دج، أي ما يعادل - 11,4 بالمائة (مقابل)

-11,5 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2019).

- تراجع قيمة الواردات مقارنة بسنة 2019، بمعدل 12 بالمائة بالنسبة للسلع و 16 بالمائة بالنسبة للخدمات.

بينما في قانون المالية التكميلي 2020 يتوقع انخفاض الإيرادات الى 5395,8 مليار مقابل 6289,7 مليار دج في قانون

المالية الاولي.

و سيؤدي ذلك الى عجز في الميزانية ب 1976,9 مليار دج اي ما يمثل -10,4 بالمائة من الناتج المحلي الخام مقابل

عجز ب 1533,4 مليار في قانون المالية الاولي (-2,7 بالمائة من الناتج المحلي الخام).

و من أهم التدابير الجديدة التي جاء بها نص قانون المالية التكميلي 2020، زيادة تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية

ب 3 دينار/لتر بالنسبة لفئات البنزين الثلاث و 5 دينار/لتر بالنسبة للغاز أويل و رفع قيمة الرسم (الطابع) المطبق على

معاملات السيارات السياحية الجديدة التي سيتمكن الوكلاء من استيرادها من جديد قصد تلبية الطلب المتزايد عليها في

انتظار ظهور صناعة محلية حقيقية. و تضمن نص القانون استبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة مع

توسيع نطاق الخاضعين لها والرفع من قيمتها وفق سلم تصاعدي و إعادة ترتيب وصياغة نظام الضريبة الجزافية

الوحيدة (IFU) مع إلغاء نظام التصريح المراقب بالنسبة للمهن غير التجارية. (الجريدة الرسمية، 2020)

النفقات: - ستستقر نفقات الميزانية في حدود 773,1.7 مليار دج مقابل 8.557,2 مليار دج سنة 2019 مسجلة

انخفاضا ب 9,2%.

- و ستستقر نفقات التسيير في حدود 4.893,4 مليار دج مسجلة انخفاضا ب 1,2 % مقارنة بسنة 2019.

- وسيغطي مشروع قانون المالية 2020 ما يعادل 33.179 منصبا ماليا من بينها 16.117 منصب جديد من شأنها التكفل بتسيير 1.353 مؤسسة سيتم استلامها من طرف قطاعات الصحة و التربية الوطنية و التعليم العالي و التكوين المهني.

- تم الإبقاء على التحويلات الاجتماعية التي لم تتغير مقارنة بسنة 2019 حيث استقرت في حدود 1.798,4 مليار دج أي بنسبة 8,4 % من الناتج الداخلي الخام.

- و ستخفف نفقات التجهيز ب 20,1% من اعتمادات الدفع و 39,7 % من رخص البرامج.

- و ستستقر اعتمادات الدفع في حدود 2.879,7 مليار دج مقابل 3.602,7 مليار دج لكنه في قانون المالية التكميلي 2020 تضمن نص القانون خفض نفقات الميزانية الي 7372,7 مليار دج مقابل 7823,1 مليار دج في قانون المالية الاولي لـ 2020 (الجريدة الرسمية، 2020)

و في الأخير جاء قانون المالية التكميلي بعدة إجراءات التي من شأنها ان تكون خطوة إيجابية لصالح الموظف البسيط والمؤسسات بأنواعها حيث نص القانون عن الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي الذي لا يتجاوز 30 ألف دج شهريا و مراجعة عتبة الراتب الوطني الأدنى المضمون من 18.000 دج الى 20.000 دج بداية من 1 يونيو 2020 و في مجال الاستثمار، أقر النص إلغاء قاعدة توزيع رأس المال 51/49 بالمائة باستثناء أنشطة شراء و بيع المنتجات و تلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا و إلغاء حق الشفعة لدى التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من طرف أجانب أو لصالحهم الى جانب إلغاء إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية. كما جاء نص القانون بنظام تفضيلي جديد لفائدة الصناعات الميكانيكية و الالكترونية والكهربائية من خلال إعفاءات جمركية و ضريبية مع استبعاد المجموعات الموجهة لصناعات التركيب "سي.كا.دي" مع الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلتين للتجديد للمكونات و المواد الأولية المستوردة أو المقتناة محليا من قبل المقاولين المناولين.

(الجريدة الرسمية، 2020)

الخاتمة والتوصيات:

لقد ازدادت أهمية الميزانية العامة بازدياد الدور الذي أصبحت الدولة تلعبه في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم، فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها الاقتصادية، و بما أن للدولة عدة وظائف و مهام يتحتم عليها القيام بها فهي تحتاج إلى إيرادات و موارد لتغطية النفقات الواجبة لإشباع تلك الوظائف على الوجه المطلوب. للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية. للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للحكومة خلال الفترة المالية. وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة اجتماعية و اقتصادية و سياسية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة، عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعها وثيقة واحدة، هي الميزانية العامة للدولة، و باختصار، يمكن القول إن الموازنة العامة للدولة ليست

مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة و النفقات العامة، وإنما هي، كذلك وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي، والأداة الرئيسية، التي يمكن من طريقها تحقيق أهداف الدولة، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود بعض العيوب لكل نوع من أنواع الرقابة إلا أن كلا منهما يعتبر ضروريا لما له من مزايا، وباعتبار أن الأنواع المختلفة للرقابة تكمل بعضها البعض، وعليه:

- يجب مراعاة التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة للدولة.
- عند إعداد الموازنة العامة يجب التزام بالواقعية في تحديد النفقات و ترشيدها.
- وضع في الحسبان الإيرادات الدائمة والمتغيرة والواقع الاقتصادي و المتغيرات المالية العالمية.
- تحديث آليات الرقابة و تطويرها.
- البحث عن موارد جديدة (قطاع الفلاحة، المعادن، السياحة، الصناعة... الخ) .

المصادر و المراجع:

المراجع العربية

- i. أ.د. سليمان اللوزي. د. فيصل مراد. أوائل العكشة. (الطبعة الأولى 1997 ص 181). إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ii. الجريدة الرسمية . (رقم 81 ديسمبر، 2019). قانون المالية 2020. الجزائر.
- iii. الجريدة الرسمية. (رقم 33 جوان، 2020). قانون المالية التكميلي 2020. الجزائر.
- iv. الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية. (12، 2001). المشروع الدولي للموازنة. ص 26.
- v. باهر محمد عتلم. سامي السيد. (دون تاريخ). إقتصاديات المالية العامة. القاهرة 1118: دار الثقافة العربية ص 121.
- vi. د. خالد شحادة الخطيب. د. أحمد زهير شامية. (د.ت). أسس المالية العامة. ص 319.
- vii. د. قطب إبراهيم محمد. (1994). الموازنة العامة (الجزء الأول). ص 101 ص 102: الهيئة المصرية للكتاب.
- viii. عدنان محسن ظاهر. (دون سنة). الموازنات العامة في الدول العربية. ص 11: دراسة مقارنة لإعداد لإقرار و تنفيذ الموازنة في الدول العربية.
- ix. عطية عبد الواحد. (1996). الموازنة العامة للدولة. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 159 ص 162.

المراجع الأجنبية:

- x. J.BURKHEAD, (1956), Government Budgeting, New York, pp.135-133